



المنتدى العربي للتشغيل

ميثاق لفرص العمل من أجل إعادة الانتعاش والنمو

المبادئ التوجيهية لجلسات العمل، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الجلسة الثالثة: تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية السكان

الوقت: ١٢:٣٠-١٤:٣٠

المبادئ التوجيهية: يتألف كل فريق من رئيس وميسر ومناقشين ممثلين الحكومات والعمال وأصحاب العمل. وسيقوم الرئيس بتعيين أحد أعضاء الفريق لتأدية دور المقرر، وتقديم التقارير إلى الجلسة العامة في اليوم الثالث من المنتدى. وسوف يحظى المقرر بمساعدة مدون الملاحظات المعين سابقاً والذي سيعمل على تقديم محضر الاجتماع إلى المقرر مع نهاية الدورة.

تمتد الجلسة على مدى ساعتين، على أن يُخصّص النصف الثاني منها لمناقشة مفتوحة، في حين انعقد النصف الأول بقيادة المشاركين أنفسهم وفقاً لنظام المتكلمين التالي:

- الرئيس (١٠ دقائق): سوف يترأس الرئيس الاجتماع ويدير حلقة النقاش. فيحظى بوضع دقائق لفتح الدورة وعرض أعضاء اللجنة. كما وسيلخص التدخلات الرئيسية إلى جانب توفير البيان الإختتامى في نهاية المطاف.
- الميسر (١٠ دقائق): سوف يسلط الميسر (الميسرون) الضوء على كل من ورقة معدة للجلسة وعلى القضايا الرئيسية للمناقشة. وفي حال وجود ميسرين اثنين، يتوجب عندها عليهما معالجة القضايا عينها بشكل موجز (٥ دقائق لكل منهما).
- الهيئات الثلاثة المكونة لمنظمة العمل الدولية (١٠ دقائق لكل فريق): سوف يسلط الممثل عن كل من الهيئات الثلاثة المكونة للمنظمة الضوء على القضايا الرئيسية التي تثير الاهتمام ، مثيراً الأولويات والتحديات من وجهة نظر الحكومات والعمال وأصحاب العمل.
- سائر المشاركين (١٠ دقائق): يمكن للمشاركين من الأكاديميين وممثلي هيئات المجتمع المدني تقديم وجهة نظرهم حول القضية، مع توفير لمحة عامة عن تجاربهم الخاصة والدروس المستفادة.

وسيتّم تخصيص الوقت المتبقي (حوالي ساعة واحدة) لتبادل مفتوح للأراء يديرها الرئيس تتناول مجموعة من توصيات الفريق.

موضوع الجلسة: تقوم الجلسة بمسح لوضع الضمان الإجتماعي في المنطقة العربية، في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مع التركيز على أربعة قضايا ذات أولوية للمناقشة.

ففي الجزء الأول، تركز الجلسة على القضايا التي تشكل أرضية فعالة للحماية الإجتماعية. فمن أبرز التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية من شأنه ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للبشر، والمساهمة في تحقيق الحق في الضمان الإجتماعي الشامل. فقد بات من المعترف في الكثير من الدول العربية بضرورة توزيع عوائد النمو الاقتصادي بطريقة فعالة وعادلة بهدف تعزيز والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على نطاق أوسع.

ومن ثم تتجه المناقشة للمسائل ذات العلاقة بسياسات الحماية الاجتماعية. فإنّ السياسات الفعالة للحماية الاجتماعية تستوجب اتباع نهج منسق وشامل، مع الأخذ في الاعتبار الطابع المعقد للسياسات الاجتماعية والروابط المشتركة مع مجالات السياسات ذات الصلة. هذا ومن شأن إدخال أنواع مختلفة من البرامج والفئات المستهدفة وأساليب الحكم تحت إطار سياسة مشتركة يضمن تحسين التنسيق والتكامل بين العناصر المختلفة لنظام الضمان الاجتماعي الوطني، وتمكين الدول من إدخال الحق في الضمان الاجتماعي بفعالية وكفاءة.

أما الجزء الثالث من المسائل فتدور حول العلاقة القائمة بين الضمان الاجتماعي والعمالة. فإنّ توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليست فقط حتمية اجتماعية من أجل احترام حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، ولكن أيضاً شرطاً مسبقاً لأسواق عمل وعماله منتجة. هذا ويمكن لتشوهات سوق العمل أن تنشأ حيث لا يحظى العمال بالأنظمة ذاتها لجهة تغطية الضمان الاجتماعي، أو حيث تبقى الأنظمة القائمة بعيدة عن التنفيذ بشكل كامل. لذا لا بدّ من اتخاذ التدابير المناسبة للتقليل من هذه التشوهات وضمان الحقوق الأساسية في العمل لجميع العمال. كذلك، لا بدّ من توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في المنطقة العربية لا سيما على صعيد مجالات السياسة الأساسية الثلاث المتمثلة في أنظمة التقاعد والحماية من البطالة وحماية الأمومة.

وأخيراً، تركز الجلسة على القضايا المتعلقة بحوكمة الضمان الاجتماعي. فإنّ ضمان الحكم الرشيد على مستوى الضمان الاجتماعي يشكل إحدى التحديات الرئيسية للعمليات المستقبلية، ولإصلاح الضمان الاجتماعي. كما وينمّي الحكم الرشيد الثقة في الأنظمة، ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الدعم الشعبي ويساعد على زيادة مستويات الالتزام. أما معايير العمل الدولية فتوقّر أطر عمل مختبرة ومقبولة عالمياً لضمان الحكم الرشيد وتحقيق الحقوق الأساسية في العمل.

قضايا للمناقشة:

١. كيف يُمكن تصميم وتطبيق مجموعة ضمانات أساسية من أجل تأمين الدخل والرعاية الصحية للجميع - أي أرضية أساسية للحماية الاجتماعية بصورة أفضل في دول المنطقة؟
٢. كيف يتحقق التنسيق والتكامل الفعال بين مختلف مكونات النظام الوطني للحماية الاجتماعية؟ ما هي آليات التنسيق والرصد التي تستوجب التدعيم؟
٣. كيف يُمكن توسيع نطاق التغطية من أجل تنسيق أفضل بين سياسات الضمان الاجتماعي والتشغيل؟ كيف يُمكن تحسين الحماية الاجتماعية في حال الشيخوخة والإعاقة والبطالة والأمومة؟
٤. كيف يُمكن إدارة الضمان الاجتماعي إدارة رشيدة للمساهمة في تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؟